وان تعلق به حق الغير قوله وقال محمد رح حيث وان لم ينوه لانه التصريح لا يحتاج فيه الى النية
قوله ويراد بهذا البئر قضم القصم بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة بالفارسية بكنارة
وتذكر ضرورة قيل انما وضع المسئلة في الخطة المعينة لانه لو عقد عينه على الكل
خطة لا يعين ما ينبغي ان يكون الجواب على قولهما كما تواذكر
في الوضيحة وكثير الكتب انتهى فيه انه ينافي ما قالوا من ان اللفظ اذا كان له معنى
حقيقي مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو يوسف رح يرجح المعنى الحقيقي وهو المعنى
المجازي فاين هذه القاعدة لكن يرد على اطلاقها على هذا التقرير قوله ولا يصح
قول صدر الشريعة لا يخفى انه ذكر قبيل الكفاية كما ذكره صدر الشريعة اذا المراد تقييد بكل
جزء ومسئلة ذكروا منالة كثيرة لا يحصى فتفطن ان قوله لانه اذا قيد عبيج الخ
ليس شئ فان التقييد يكون بالنسبة الى المجموع لا باكل الخز فقط قوله
وبالطبيخ فتبيح اللحم واكل مرقته يحنث اذ فيه مزاج اللحم ولانه يسمى طبيخا وكذا
في الهداية ويلزم منه الحنث بالطبيخ بالاطلاق الطبيخ عنده في هذا الزمان
عرفا كذا قيل قوله عند ابي يوسف رح لان شحم الظهر يتولد من الدم فيكون لحما حقيقة
قوله وعندهما يتناول شحم الظهر ايضا لوجود خاصة الشحم فيه وهو الذوب بالنار
قوله لا العنب والرمان الخ لان الفاكهة ما يؤكل بحرد التنعم والتلذذ وهذه
القليلة يتفذى بها الكثير اقوله وعندهما العنب والرمان الخ لان التنعم بها اقوى والانتقص
منه التفكه بها المستعمل لها للتفذي في الجملة قوله ويراد بالشرب مزرعة وانما قيد بالنهر
لانه لو حلف لا اشرب من هذا البئر ينصرف يمينه الى الاغتراف ولو لكلفي وشرب
بالكوز فتصدق الخ فيه والصحيح انه لا يحنث لان هذه حقيقة مهجورة ولا انصرف
اليها الى الاغتراف فسقط اعتبار الحقيقة كذا في شروح الهداية لكن يقتضي ان لكوز
هنا مستعمل حقيقة واما عندهما فالظاهر الحنث كما قالا وسئلة اكل البسر هكذا
قيل وفيه انه مخالف لما قالوا من ان المتبادر عندهما المجاز المتعارف فانه اذا كان
الاغتراف في البئر مجازا متعارفا كفى به الحنث بالكوز من البئر فتأمل فيه قوله
فشرب

فشرب منها باناء لم يحنث لان كلمة من للتبعيض وحقيقته في الكوز قوله خلافا
لمحمد رح ويوسف لانه المتعارف قوله او شيرازا الشيرازي بكسر الشين المعجمة سواء زاد فيها
اللبن الذي يستخرج ماؤه وخثر فصار كالفالوذج الخامر قوله فانه اعتبار صفة البسرة
بناء اعتبار كون البسر مخمرا من اسمى الاجناس فيه منع ظاهر قوله يحنث في الاكل لان الثمر
فيه ان الشديد المغلوب بين الخطب يكون وقت الاكل ايضا كذلك اي مغلوبا الصوف حينئذ
بخلاف الرطب والبسر يؤيده ما قيل من ان الخلاف بينهما وبين الحنفية فيما
اذا لم يرد عند الاكل والا فهو متفق عليه والكلام في الكل اجماعا كذا في الكفاية وسيأتي ان نزوح
فتأمل قوله والبسر المذنب بكسر الذال المعجمة وتشديد الباء المفتوحة وبفتح الذال وتشديد
الباء المكسورة كذا في الصحاح قوله فيكون اطلاق الرطب والبسر بغلبة الاجزاء او اطلاق
المذنب باعتبار ما في ذنبه اذ المنضج قوله في لا يأكل لحما كل كبدا او كرشا او كرعا الكبد
ما يقال له بالفارسية جكر والكرش ما يقال له بالفارسية شكنبه قوله قلنا ذكر الماء ليس
الماء الذي انعقد عليه اليمين فيه ان اعادة الماء المصبوب ليس اصعب في الجادة بالنسبة
الى قدرة الله تعالى فلم تعقد اليمين نظرا الى امكان تذكر الاعادة قوله قلنا
شرط انعقاد السبب الى الاداء بالسبب لفظ اليمين وبالحلف المعنى المصدري
وبالاصل البئر فيكون قوله لعدم امكان البئر ثم قيل وضع الظاهر موضع
الضمير قوله لعدم امكان البئر لا يقال ان البئر متصور في هذه الصورة لان
اعادة القطرات المراقة ممكنة فامكان متصور فيجب ان يحنث عنها لانا
نقول البر انما يجب في آخر جزء من اجزاء اليوم بحيث لا يبقى فيه وقت ولا يخفى ان
زمان اعادة الماء غير زمان شربه فلا يتصور امكان البر كذا قيل
ولا يخفى ان المعارض للسائل بالنظر الى تصور البئر مطلقا لا بالنظر الى تصوره
بهذا الوجه حتى يكون الجواب جوابا فتدبر قوله لان البئر وجب عليه اذا
فرغ من التكلم اعتمد عليه بانه ينبغي ان لا يحنث حال وقت الاراقة لانه
يمكنه ان يعيد القطرات المراقة فتجب كما نقل من العناية آنفا ولا يتأتى

Copyright Binghamton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)